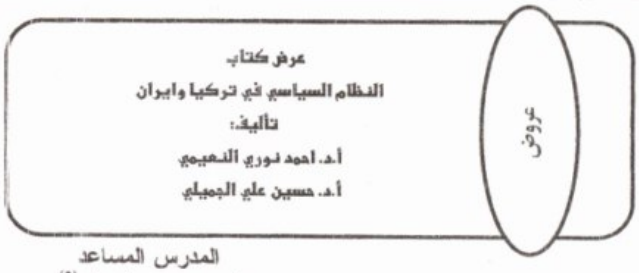

عرض كتاب
النظام السياسي في تركيا وايران

تأليف:

أ.د. احمد نوري النعيمي

أ.د. حسين علي الجميلي

المدرس المساعد
احمد حسين شحيل (*)

تعد إيران وتركيا دولتان إقليميتان كبيرتان ومؤثرتان في منطقة الشرق الأوسط. كما ان هذه الأهمية تزداد بالنسبة للعراق باعتبارهم من أقوى الدول المجاورة له، اذ لعبت سياستهما دوراً كبيراً ومؤثراً على الساحتين الدولية والاقليمية ولاسيما بالنسبة للعراق.

وان دراسة الانظمة السياسية لهاتان الدولتان يخطى في الوقت الحالي باهتمام اكاديمي كبير على صعيد الدراسات الغربية، وان حاجة المختصين بالشؤون الاكاديمية والسياسية في المنطقة العربية لفهم اهم التحولات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي مرت بها هاتان الدولتان يجب ان يحظى باهتمام كبير. اذ ان المهتمين بالشؤون الايرانية والتركية في المنطقة العربية قليل جداً، ويأتي هذا الكتاب اضافة مهمة للمختصين والباحثين بالشؤون السياسية في المنطقة العربية والعراق.

وتبلغ عدد صفحات الكتاب ٧٣٠ صفحة من القطع الكبير، واعتقد المؤلفان على عدد كبير من المصادر العلمية في اللغة العربية والتركية والإنكليزية، اذ ان هذا الكتاب بما يحتويه من معلومات قيمة ورصينة يدرس الان في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد كأحد الكتب العلمية المنهجية، اذ ان طلاب العلوم السياسية في العراق يحتاجون الى معرفة نظرية وسياسية باهم الدول المجاورة له، وقد استخدم المؤلفان مناهج علمية متعددة في هذا الكتاب وهي مناهج اكاديمية متعارف عليها في الدراسات السياسية مثل المناهج التقليدية والمناهج المعاصرة، اذ تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي والمنهج النظمي.

وتم تقسيم الكتاب الى قسمين او بابيين رئيسيين، قسم خاص بتركيا والقسم الاخر خاص بايران، ففي

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الباب الاول النظام السياسي في تركيا قسم الى مقدمة وفصل تمهيدي المؤسسات الدستورية في الدولة العثمانية والعلاقة بين الدولة العثمانية والحضارة الغربية ودستور عام ١٨٧٦، اذا ان قادة الدولة العثمانية مزجوا بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية وهذا يعني بان النظام السياسي العثماني كان نظاماً اسلامياً. الا ان الثورة الفرنسية بما حملته من افكار ثورية جديدة قبل الحرية والاخاء والمساواة ومفهوم حقوق الانسان، والتي هي افكار غربية على الفقه العثماني لعبت دوراً مؤثراً فيما بعد على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية داخل الدولة العثمانية، اذ شهدت هذه الفترة حركة اصلاحية وقانونية وتنظيمية كبيرة طالت مفاصل الحياة داخل الدولة العثمانية. ويرى المؤلفان بان دستور ١٨٧٦ هو اول دستور في التاريخ الاسلامي والذي جاء نتيجة للضغوط السياسية الدولية، رغم ان التحولات الدستورية في الدولة العثمانية ترجع الى بداية عام ١٨٧٥، والتي حاول فيها مدحت باشا ايجاد نظام برلماني يقوم على دستور مكتوب.

وفي الفصل الاول الخلافة العثمانية واتاتورك تناول المؤلفان مفهوم الخلافة في الدولة العثمانية، اذ ان الحكام العثمانيون كانوا سلاطين وخلفاء في آن واحد. اذ انه مفهوم اساسي عند المسلمين من اجل وحدة العالم الاسلامي وابعاده عن الانقسام والتفكك. كما ان الغاء السلطنة والخلافة لم يكن ليتعلق بالسياسة الداخلية العثمانية بل كانت له علاقة بالسياسة الدولية، اذ دعا الحلفاء بعد الحرب العالمية الاولى السلطان الى بلورة المفاهيم القومية، وهذه النقطة كانت واضحة في مؤتمر لوزان.

وفي الفصل الثاني الموقف عن الاسلام في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، يرى المؤلفان بان الغاء الخلافة وتطبيق العلمانية في الحياة التركية ولد ردود فعل داخل تركيا نفسها، اذ كان هناك سلوك متشدد في الارياف التركية لتطبيق التعاليم الاسلامية ومحاربة العلمانية، فضلاً عن نشوء معارضة سياسية التي استغلت مناخ الانفتاح بعد وفاة اتاتورك، اذ خففت كثيراً الشروط التي وضعها اتاتورك ضد الاسلام والمسلمين في تركيا.

وفي الفصل الثالث النظام السياسي في تركيا، يرى المؤلفان بانه بعد ان تم انتخاب اتاتورك رئيساً للجمهورية عمل جاهداً على اصدار دستور جديد يعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير. اذ كان هناك تردد من قبل اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير حول تبني هذا الدستور وذلك ان الاعضاء كانوا يخشون على مصير الخليفة في استنبول. اما بالنسبة لدستور ١٩٢٤، فقد اخذ بنظر

الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية، كما ان هذا الدستور كان متأثراً بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية الثالثة لعام ١٨٧٥ والدستور البولندي لعام ١٩٢١، كما ان هذا الدستور هو تجسيد لمبادئ تركيا لعام ١٩٢١، بعبارة اخرى ان دستور عام ١٩٢٤ يعد مكملاً او امتداداً لدستور عام ١٩٢١ وقد تمت الاشارة الى اهم التعديلات التي مر بها دستور ١٩٢٤، كما ان الميل نحو نظام الحزب الواحد في تركيا قد تبلور منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهورية عام ١٩٣٥، اذ كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتقرير ذلك. كما ان الحديث عن حقوق الافراد وواجباتهم في ظل نظام الحزب الواحد يقتضي الرجوع الى دستور ١٩٢٤، اذ بموجب هذا الدستور تم تحديد هذه الحقوق والواجبات، كما حدد الدستور صلاحية المجلس الوطني التركي الكبير على اعتبار انه السلطة العليا الذي يتجسد فيه السلطات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

اما الفصل الرابع النظام السياسي التركي والمؤسسة العسكرية تناول المؤلفان فيه بان محاولة الجيش الاطاحة بالحكومة المدنية ترجع الى نهاية عام ١٩٥٧، اذ قامت حركة انقلابية في ٢٧ مايس ١٩٦٠ بقيادة جمال كورسيل نتيجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان يعاني منها المجتمع التركي. اذ تم اعتقال عدنان مندريس وجلال بايار مع ٤٠٦ من اعضاء الحزب الديمقراطي، وتم تأسيس مجلس العدالة العام لمحاكمة نواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني العادي كما قامت محاولتان انقلابيتان في تركيا بعد انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ احدها في شباط ١٩٦٢ والاخرى في مايس ١٩٦٣، وقد قاد كلا المحاولتين الكولونيل طلعت ايدمير. ولكن القادة الانقلابيون اكدوا على المدنية والتمدن في احاديثهم العلنية. اذ ان الجيش عن طريق الانقلاب العسكري استمر بالتأثير في السياسة التركية لسنوات عديدة. بل اعطى العزم للقادة لادامة الحكومة الدستورية عن طريق الدفاع عن حقوق العشب. اذ تم سن دستور جديد في عام ١٩٦١ بعد استفتاء الشعب عليه. اذ ان هذا الدستور اجرى بعض التغيرات الدستورية والتي تختلف عن دستور ١٩٢٤، اذ تم منح حريات واسعة للافراد وتم انشاء المحكمة الدستورية وتقوية السلطة التنفيذية واشتمل على عدد من الاجراءات التقدمية والتأكيد على ان الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية، فضلاً عن تغييرات على صعيد رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني التركي الكبير.

اما الفصل الخامس الاسلام والعلمانية في تركيا بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ يرى المؤلفان بانه بعد عشرين سنة قام الجنرال كنعان ايفرن بالحركة الانقلابية الثالثة في تركيا في ١٢ ايلول ١٩٨٠، وان سبب هذا الانقلاب يعود الى فشل الحكومة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية وعدم فعالية جهاز الشرطة والانبعاث المفاجئ للحركة الاسلامية داخل تركيا. اذا قامت المؤسسة العسكرية التركية بحركة تصفية جديدة وسط المتدينين والغت جميع الاحزاب السابقة التي تعتمد الدين في ايديولوجيتها ورمت زعماء هذه الاحزاب في السجون العسكرية. كما نشب صراع داخلي حول ارتداء الحجاب بين مؤيدين ومعارضين له داخل الجامعات والمعاهد التركية الى ان قضت المحكمة الدستورية في ٧ اذار ١٩٨٩ بان وضع الحجاب غير قانوني، ثم حلت القضية بالسماح لكل رئيس من رؤساء الجامعة ان يتخذ القرار الذي يراه مناسباً. كما ان جنرالات الجيش في تركيا تشددوا في السلوك السياسي الداخلي في تركيا حتى لا تعود حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا في السبعينات.

وفي الباب الثاني النظام السياسي في ايران تم تقسيمه الى فصل تمهيدي للعلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وستة فصول، ففي الفصل الاول النظام السياسي في ايران تناول المؤلفان الموقع الجغرافي والتكوين الاجتماعي في ايران. وفي الفصل الثاني المؤسسات الدستورية على عهد الشاه تناول المؤلفان دستور عام ١٩٠٦ واهم الاحزاب السياسية في عهد الشاه (حزب ثورة والاحزاب الحكومية والقومية) وفي الفصل الثالث تناول المؤلفان احداث قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩، اذ تناول الاطار العام للاحداث واسباب نجاح الثورة الاسلامية والتي اعتمدت على الافكار السياسية للامام اية الله الخميني والتي استندت في الاساس على افكار المذهب الجعفري (الاثني عشرية) فضلاً عن دستور عام ١٩٧٩ وتعديلاته، تناول ايضاً مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان الايراني) واهم الاحزاب السياسي في العهد الجمهورية الاسلامية ورؤية النظام السياسي للاحزاب السياسية والمعارضة السياسية وفي الفصل الخاص بالسياسة الخارجية الايرانية تناول المؤلفان مبادئ السياسة الخارجية الايرانية القائمة على اساس المصلحة الوطنية الايرانية وتصدير الثورة الاسلامية، كما تناول المؤلفان السياسة الخارجية الايرانية تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا والموقف من القضية الفلسطينية والبلدان الاسلامية.

وفي الخاتمة توصل المؤلفان لانه بالنسبة للنظام السياسي في تركيا بان مصطفى كمال اتاتورك استطاع بعد حرب الاستقلال تغيير النظام السياسي العثماني، وكان من الصعوبة بمكان ان يقوم قائد سياسي وقتئذ باتخاذ خطوات من شأنها تغيير ادوات هذا العمل في مجتمع يغلب عليه الطابع الاسلامي، فضلاً عن قوة التنظيمات الاسلامية التي شاركت وبفعالية لطرد القوات الاجنبية في حرب الاستقلال، كما لاحظ المؤلفان بان البيئة لشخصية صانع القرار لعبت دوراً كبيراً في رسم مستقبل السياسية التركية اذ ان انتماء اتاتورك الى ولاية سلانيك التي عدت في حينها محور الحركات السياسية في الدولة العثمانية، كانت مصدراً لظاهرة القلق السياسي وعدم الاستقرار في الدولة العثمانية، وبعد ذلك تكمن اتاتورك من الغاء السلطنة والخلافة وتبني العلمانية واضافة مبادئه الست في دستور ١٩٢٤. كما انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد الى ظاهرة التعددية الحزبية في عام ١٩٤٥. كما تميزت المدة الواقعة بين ١٩٦١-١٩٨٠ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، مع اختيار تجربة الائتلاف الحكومية وانتشار ظاهرة العنف بين اليسار التركي بزعامة حزب العمل التركي واليمين بزعامة حزب الحركة القومي. كما قام الانقلابيون بشن دستور عام ١٩٨٢ وتشريع قانون الاحزاب السياسة والقانون الانتخابي وتسليم السلطة الى المدنيين في عام ١٩٨٣. ورغم تأكيد هذا الدستور على مبادئ الست الاتاتورك الا انه كان هناك خرق من قبل بعض الاحزاب لهذه المبادئ ولدل تجربة حزب ارلفاه خير مثال على ذلك. كما يؤكد المؤلفان بان المؤسسة العسكرية التركية دور واضح وكبير في الحياة السياسية باعتبارها الحامية للمبادئ الست لاتاتورك. الا ان هذه المؤسسة العسكرية تحاول بين الفينة والفينة وتحت ستار حماية اثار اتاتورك من اثبات وجودها السياسية مسيرة الى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين واحياناً تلعب دور جماعات الضغط، على الرغم من انها اصبحت جزءاً من النظام السياسي.كما اصبح المجلس الامن القومي التركي وبموجب دستور عام ١٩٨٢ صلاحية البت في شرعية تكوين الاحزاب السياسية. وان قيام المحكمة الدستورية في تركيا وفي حقب زمنية معينة بحظر احزاب ذات صفة اسلامية قبل حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني وحزب الفضيلة يمثل ثغرة كبيرة في الديمقراطية التركية وهو على خلاف ما موجود في الديمقراطيات الغربية والتي تتبنى العلمانية في دستورها هذا ما يفسر ربما بان العلمانية في تركيا لها خصوصية معينة تتباين عن مفهوم العلمانية في الغرب وهي تشير الى الطابع الالحادي في تركيا.

اما بالنسبة للنظام السياسي في ايران فقد توصل المؤلفان بان ايران مرت بتجارب دستورية متعددة اعتباراً من عام ١٩٠٦ والتي ابرزت قوة علماء الدين وتأثيرهم على الراي العام الايراني وقد جاء هذا التأثير من خلال وجود خمسة من علماء الدين في لجنة الدستور. كما صنفت الاحزاب السياسية في هذه الفترة بانها احزاب حكومية وقومية ويسارية.

كما راى المؤلفان بان قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وما افرزته من نظام ولاية الفقيه الذي هو نظام محل خلاف بين التيارات الدينية والسياسية داخل ايران، يمثل شذوذاً عن المذهب واتجاهاته العامة، وخروجاً عن المألوف المستقر من الاراء والاعتقادات بين فقهاء المذهب. كما قام النظام السياسي في ايران على مؤسسات دستورية متعددة منها على سبيل المثال مجلس الشورى الاسلامي حيث لا يسيطر وحدة على المؤسسات التشريعية بل يشاركه في ذلك مؤسسات تشريعية اخرى. كما ان دستور الجمهورية الاسلامية في ايران اشار في مادته السادسة على حق الافراد في تكوين منظماتهم السياسية والنقابية الامر الذي تسمح على تكوين تعددية حزبية منذ الثورة الاسلامية ولحد الان واخذت مكانتها في داخل مجلس الشورى الاسلامي وممارسة دورها في اطار الشرعية الدستورية القائمة على دولة المؤسسات.

وفي الختام نرى بان هذا الكتاب جدير بالقراءة والتحليل العلمي الدقيق والذي يمكن الاستفادة منه في الابحاث العلمية والدراسات الاكاديمية لما يتضمنه من معلومات علمية مفيدة للباحثين نظراً للجهد العلمي الكبير المبذول فيه.